مسار الرصيد المفرداتي في اللسان العربي

د . الجيلالي حلام[1]

إنّ مسار اللسان في نشأته ونموّه وتطوّره، هو مسار الجماعة اللغوية في تجمّعها وبداوتها وتحضّرها، وارتباطها باللسان تلبية لحاجاتها التواصلية . ويقصد بالرصيد المفرداتي المطبّق " Lexique Performence " في الدراسات المعجمية عدد الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية في لسان من الألسن العالمية، ويرتبط حجم الرصيد وتنوعه لدى أمة من الأمم بما حققته من رقي حضاري وزخم علمي وتقاني في جميع المجالات المعرفية. ويعدّ المعجم أهمّ وثيقة تشهد على مدى أثر شعب من الشعوب في الحضارة الإنسانية؛ ولذا يمكن أن يقـــال: إذا أردت أن تعرف حضارة أمّة، وتقف على مدى أثرها في الحياة الإنسانية فانظر إلى معجمها.

وتتناول هذه الدراسة التعريف بالرصيد المفرداتي، وتتعقّب مساره في المعاجم العربية القديمة والمعاصرة للوقوف على أهمّ النظريات المعجمية التي اهتمّت بقضايا الجمع ، وأنواع الرصيد المفرداتي ، ومدى تقاطع حجمه أو نموّه في علاقته بالتطوّر الفكري والعلمي، بله الحضاري للسان العربي .

يعود اللسان العربي إلى جذور ضاربة في قدم التاريخ الإنساني، فهو ذو الأرومة العروبية الأكادية في شرق الجزيرة العربية التي ترجع إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل ميلاد المسيح عليه السلام ، وهي اللغة التي تتشعّب بعد ذلك إلى قطبين أساسين : الحميرية في الجنوب والعدنانية في الشمال ، لتصبح هذه الأخيرة في القرن السادس الميلادي (1) لغة الشعر والنثر ؛ وهي اللغة التي اشتركت في ثرائها عدة لهجات وشكّلت اللسان الفصيح في العصر الجاهلي واكتملت مع نزول القرآن الكريم وشروق البعثة النبوية.

لم يظهر الاهتمام بالعربية الفصحى إلا مع ظهور الاسلام؛ حيث بدأ تدوين اللغة أول مرّة في مجاميع كيفما اتفق ليتنقل هذا العمل إلى كتب الموضوعات ومعاجم الحقول الدلالية، ثم جاءت مرحلة المعجم الشامل مع كتاب العين للخليل بن أحمد(175هـ) في القرن الثاني الهجري . وما كادت مرحلة المعاجم الشاملة تكتمل حتى ظهرت قيود الاحتجاج الزمانية والمكانية لتضع شروطا للغة المنقولة، ولتناقل اللغة بما في ذلك الجرح والتعديل، بهدف الوصول إلى لغة فصيحة موحدة، فكانت نهاية القرن الثاني الهجري لسكان المدن والحواضر ونهاية القرن الرابع الهجري لسكان البوادي، وكثيرا ما بالغوا في هذه المسألة حتى أنهم لم يحتجوا بكلام بعض الشعراء الفطاحل ممن عايشوهم في بحر القرن الثاني الهجري بحجة أنهم من سكان الحاضرة كما هو الشأن مع شعر الكميت(127هـ/744هـ) وغيره. كما أسّسوا قانون التلقي في رواية اللغة وبنوه على أحكام رواية الحديث وهي(التحمّل و والسماع والقراءة والوجادة و المكاتبة والاجازة)(2).

---

[1] - أستاذ محاضر – قسم اللغة العربية – كلية الآداب و اللغات – جامعة الإمام بن سعود – المملكة العربية السعودية.

وفي ظلّ هذه المعطيات وغيرها ظهرت عدة نظريات في جمع الرصيد المفرداتي، منها المعياري ومنها الوظيفي، ويمكن اجمالها في ثلاث نظريات/

1 – نظرية حصر مفردات اللغة: وهي نظرية شمولية تترصّد الظاهرة اللغوية، وتحاول حصر الطاقة التوليدية للغة؛ وذلك فيما يمكن حصره وتشكيله من ألفاظ وكلمات ضمن الحروف الهجائية لكل لسان رياضياتيا، ومن ثمة تمييز المهمل من المستعمل، والفصيح من اللهجي ، والأثيل من الدخيل، عن طريق الأصوات بعيدا عن الرواية والسماع، كما في قول الخليل(إن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلق، أو الشفوية، فاعلم بأنها ليست عربية)(3).

ويعدّ الخليل بن أحمد(175هـ/791م) أول مبتدع لهذه النظرية المعجمية التي تتشكّل من بعدين أحدهما رياضياتي والآخر صوتي؛ فالعنصر الرياضياتي يرتبط بالتحليل التوافيقي لحساب ما يمكن تأليفه من ألفاظ مستعملة ومهملة في حدود الحروف الهجائية العربية تبعا للمعادلة(عدد الحروف الهجائية مضروب في نفسه بعد نقص الواحد بحسب عدد حروف الجذور التي يتوفر عليها اللسان = العدد المطلوب)؛ أي (28× 28_1 × 28_2 .....الى 28_ن)، ويشمل عدد الجذور الثنائية_ وتقليباتها (28 ×27)، وعدد الجذور الثلاثية وتقليباتها (28×27×26)، وعدد الجذور الثلاثية وتقليباتها (28×27×26×25)، وعدد الجذور الخماسية وتقليباتها(28×27×26×25×24) وهوَ أكبر جذر يمكن أن ترد عليه كلمة في اللسان العربي. وفي ضوء هذه النظرية كان بهدف الخليل بن أحمد إلى إرساءَ قواعد نظرية مبتكرة في جمع الرصيد المفرداتي ؛ فكانت الغاية الأولى منها هي حصر ما يمكن تأليفه من ألفاظ في حدود الحروف الهجائية العربية، وبذلك ميّز بين الأرصدة اللغوية التالية/

أ – رصيد لغوي عام: وهو ما يمكن تأليفه من ألفاظ عن طريق توافيق وتباديل الحروف الهجائية العربية حسب الجذور المعتمدة؛ الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية، ويمثل الرصيد اللغوي الموجود بالقوة؛ أي الطاقة التوليدية للغة، فكان حجم هذا الرصيد = 12.305.412 لفظا بما في ذلك المهمل والمستعمل.(4)

بْ – رصيد لغوي لفظي مهمل: وهو ما يصعب على العربي النطق به لعدم التلاف أصوات ألفاظه؛ كصيغات(phoneme) المخرج الواحد أو كما في اجتماع العين والحاء والخاء مثلا.

ج – رصيد لغوي معلّقٌ: وهو ما يمكن أن يتكلم به العربي مستقبلا، أو تكلّمت به العرب فعلا ولم يحفظه السماع ولم تسجّله الرواية.

د – رصيد مستعمل بما فيه الفصيح والغريب والدخيل والمعرّب: ويتجاوز حجمه 40.000 أربعين ألف مدخل.

وتمثّل هذه النظرية ما يعرف اليوم بمعاجم الذخيرة اللغوية؛ حيث يمكنها أن تشمل كلّ ما تكلّمت به العرب فصيحا أو لهجيا أو دخيلا مستعملا أو مهملا، وما يمكن أن تتكلّم به مستقبلا من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية.

2 – نظرية صحاح اللغة: وهي نظرية معجمية معيارية ، تقوم فكرتها على أساس أن اللسان العربي قد اكتمل في نموّه وتطوّره(63)، فيجب الالتزام بالصحيح من الألفاظ ، وإغلاق باب الوضع والتوليد والاجتهاد في اللغة ، وبذلك رسمت هذه النظرية الحدود الاحتجاجية لرواية اللغة ، فجعلوا (الحدود المكانية شبه جزيرة العرب والحدود الزمانية آخر المائة الثانية لغرب الأمصار وآخر المائة الرابعة لعرب البوادي)(64). وقد بدأت بوادر هذه النظرية

تظهر مع الأزهري (370هـ) في معجمه تهذيب اللغة ثم اكتملت مع الجوهري(393 هـ) في معجمه تاج اللغة وصحاح العربية، يقول الأزهري(وقد سمّيت كتابي هذا تهذيب اللغة ؛ لأني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالتها الأغبياء عن صيغتها، وغيّرها الغثم عن سننها، فهذّبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله والغريب الذي لم يسنده الثقاة إلى العرب)(5).

ويفهم من هذه العبارات أن الأزهري رمى أنى تحقيق هدفين؛ أولهما تصحيح اللغة من الخطأ والتصحيف، والثاني تنقية اللغة مما دخلها من الألفاظ التي لم تعرف صحتها، وهو يؤكده بعد ذلك في قوله (ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحّ لي سماعا منهم أو رواية عن ثقة ، أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة اقترنت أتيها معرفتي، اللهم إلا حروفا وجدتها لابن دريد وابن المظفّر في كتابيهما، فبيّنت شكّي فيها وارتيابي بها)(6). ويسلك التوجّه نفسه الجوهري في معجمه الصحاح، فيهدف قبيل كل شيء إلى الاكتفاء بإثبات الصحيح من مفردات اللغة، كدالا في مقدّمة معجمه/(أمّا بعد؛ فإنّي قد أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة التي شرّف الله منزلتها)(7)، ويذكر السيوطي في المزهر (أن أوّل من التزم الصحيح مقتصرا عليه، الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، ولذا سمّى كتابه الصحاح)(8)؛ ومن هنا وجدنا نظرية الصحاح تسعى إلى إهمال كلّ من المولّد والمحدث وما عرّب أو أدخل في لغة العرب بعد عصر الاحتجاج وإن كان من الألفاظ الحضارية الشائعة، وبذلك قوّمت هذه النظرية على الرصيد اللساني العربي كثيرا من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية، فأهمل أصحاب المعاجم القديمة(ألفاظ المظاهر الحياتية ومصطلحات العلوم التي ابتكرت وسرت على ألسنة علماء كبار في الطبّ والنبات والرياضيات والفلك والتاريخ والجغرافية ...)(9)، وحتى في العلوم الشرعية والأدبية كالفقه والتفسير والسير والنقد وأنواع المعارف والفنون .

وقد وجدت هذه النظرية أنصارا كثيرين خلال مرحلة المعاجم الابتكارية قبل القرن الخامس الهجري ، ووظّفت في معاجم عديدة مثل معجم البارع لأبي علي القالي(356هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (370هـ)، والصحاح للجوهري(400هـ)، والمجمل لأحمد بن فارس (395هـ)، وغيرهم .

وكان هذا التوجّه المعياري كافيا ليدفع ببعض العلماء إلى تأليف معاجم مختصة في مصطلحات بعض العلوم، كالخوارزمي الكاتب(387هـ) صاحب موسوعة مفاتيح العلوم الذي أشار في مقدّمة موسوعته إلى ظاهرة كثرة المعاجم اللغوية على اختلافها من الألفاظ العلمية المستحدثة والمولّدة التي ظهرت في الكتب العلمية والأدبية المعاصرة له، فقال(حتى أن اللغوي المبرّز في الأدب إذا تأمل كتابا من الكتب التي صنّفت في أبواب العلوم والحكمة ولم يكن شدا صدرا من تلك الصناعة لم يفهم شيئا منه، وكان كالأمّي الأعتم عند نظره فيه)(10).

ولا شك في أن هذا الاتجاه المعياري في جمع مفردات اللغة يتعارض مع معطيات علم اللغة الحديث الذي يترك معايير الصحة في اللغة لاستعمال المتكلم والكاتب في فترة زمانية بعينها) لأن اللغة وعاء التجارب ودليل النشاط الإنساني، ومظاهر السلوك اليومي الذي تقوم به الجماعة اللغوية)(11)؛ ولكل عصر مستحدثاته الفكرية والثقافية التي تستوجب رصيدا لغويا جديدا ومتطوّرا من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية.

3 - نظرية جمهور اللغة/ وهي نظرية تقوم على أساس إثبات الشائع من اللغة، أو يعبـــــّر عنه بالآني المستقرّ (Synchronique) مع إبعاد المهجور والحوشي والموات. وكان ظهور هذه النظرية على يـد المعاجي ابن دريد(321هـ) في معجمه جمهرة اللغة ؛ حيث سعى إلى جمع الرصيد المفرداتي الوظيفي، وإن لم يلتزم بهذا الهدف التزاما تامّا بسبب سلوكه ترتيب تقليب جذور المادة، يقوم في مقدّمة المعجم (وإنما أعرناه هذا الاسم؛ لأنّا

اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي والمستنكر)(12)، وهذا يعني أنه كان ينظر إلى اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية وأنها كائن حيّ ينمو ويتطوّر، وتبا لذلك سجّل الرصيد اللغوي الشائع، ولم يحاول أن يتصدّى لكل ما تكلّمت به العرب كما فعل الخليل بن أحمد، بل يسجل الشائع المشهور ولو كان غير صحيح على خلاف الجوهري أيضا؛ فقد أثبت الخليل المهجور والغريب وأدخله في صلب المواد وأفرده ابن دريد في بعض الفصول الملحقة بالمعجم(54)، واكتفى الجوهري بالصحيح وأخرج غيره ولو كان مستعملا بينما اعتنى ابن دريد بالمعرّب والخيل والمولّد وتعريب الألفاظ وإباحة الاشتقاق منها حتى اتهم بالوضع والتوليد؛ يقول الأزهري(ومعن ألّف في عصرنا الكتب فوسم بالتعال العربية، وتوليد الألفاظ التي ليست لها أصول، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم، أبوبكر بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب كتاب الجمهرة)(13)، ولا شك في أن هذه التهمة ترفعه إلى مصاف المنظرين المعاصرين في أن اللغة وليدة الاستعمال ، وأن جمع الرصيد المفرداتي يعتمد الآتية وما يفرضه الواقع الإستعمالي من كلمات حضارية ومصطلحات علمية لا يتم وضعها إلا عن طريق التوليد بنوعيه الصوري والدلالي.

ويبدو أن نظرية المعجم الوظيفي التي أسس مبادئها ابن دريد تحت مصطلح جمهور اللغة، وعبر عنها الخليل بن أحمد بالرصيد الموجود بالفعل في زمن ما لدى جماعة لغـــــــــــــــوية، وأطلق عليه تشومسكي (N .CHOMESKY) الرصيد المنجز أو المطبّق(14)، لم تجد لها أنصارا في ذلك العصر نظرا لسيطرة التوجه المعياري وإغلاق باب الاجتهاد في اللغة ورسم الحدود الاحتجاجية زمانيا ومكانيا، إلا أنها مع بداية العصر الحديث وتطوّر علم اللغة في أوربا ونشأة المجامع اللغوية في الوطن العربي باتت أهم نظرية في جمع الرصيد المفرداتي، فتجسّدت أسسها من جديد في المعاجم الغربية ثم في معاجم المجامع العربية، كما هو الشأن في المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية والمعجم العربي الأساسي وغيرهما.

أنواع الرصيد المفرداتي :

من الثابت أن عدد مفردات اللسان مرتبط بعدد شؤون المتكلمين و تشعب حاجاتهم ومصالحهم وتطورهم الحضاري ، و مدى قدرتهم على التبليغ و التوصيل، و يكفي أن نتصور لسانا ما يتعطل ساعة واحدة من الزمان، و أثر ذلك في تعطل الحاجات، فقد "وجدت اللغة يوم أحس الناس بالحاجة إلى التفاهم فيما بينهم" (15).

يقول فخر الدين الرازي (606 هـ)" معللا سبب وضع الألفاظ: "إن الانسان الواحد وحده لا يستقل بجميع حاجاته بل لا بد من التعاون، ولا تعاون إلا بالتعارف و لا تعارف إلا بأسباب، كحركات أو إشارات أو نقوش، أو ألفاظ توضع بإزاء المقاصد، و أيسرها و أفيدها ، أعمها الألفاظ" (16) و هذه الألفاظ الموضوعة بإزاء المعاني و هي التي يكون مجموعها الرصيد اللساني و يحاول المعجم أن يحصي قدراتها حسب منهجه في الجمع :أنيا "سانكرونيا"، أو تاريخيا تطوريا "دياكرونيا".

و نميز في هذا الصدد بين نوعين من الرصيد هما:

3 – الرصيد المفرداتي المقدر:

والمقصود بالرصيد المفرداتي المقدر، هو ما سبق أن عبر عنه الخليل بن أحمد بـــ "الموجود بالقوة "، و هو أقرب الى ما عبر عنه شومسكي"n. chomesky" بـــ "القدرة اللغوية"competence " (17). وهذا النوع من الرصيد أكثر ما يقدر نظريا، على أن المعجميين العرب القدماء، قد أدركوا الطاقة التوليدية للغة و حاولوا معالجتها نظريا و تطبيقا على غرار ما ذهب اليه الخليل بفضل نظرية العين الصوتية التي سبقت الاشارة اليها .

فقد أحصى الخليل الرصيد اللغوي الموجود بالقوة، و قال في نهاية ذلك :هذا هو"آخر كلام لعرب" (18)، و يبدوا أن الخليل لم يكن يعني كلام العرب الفطري؛ أي اللسان، و انما الرصيد الحرفي الموجود بالقوة؛ لأن اللسان كما يقول الشافعي"204 م"/لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا و أ كثرها ألفاظا؛ و لا نعلم أن يحيط بجميع علمه انسان غير نبي" (19)، فما عناه الخليل هو المفردات لا اللسان،كما أن أكثر المعجميين القدماء لا يميزون بين المفردات و النظام اللساني، فاعتقدوا أن ذلك تحديدا اللسان، في حين أن الكلمة بمجرد دخولها النظام اللساني يمكنها أن تولد عددا لا نهائيا من المعاني السياقية؛ لأنه"لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ؛ لأن المعاني لا يمكن أن تعقل ما لا يتناهى،و إلا لزم تناهي المدلولات" (20).

ونستنتج من هذا أن ما ذهب إليه بعض اللغويين من القدماء المتأخرين في إنكار ما نص عليه في آخر كتابه العين" هذا آخر كلام العرب" يرجع أساسا إلى عدم فهم قصد الخليل،فابن فارس حين يقول:"أما الكتاب المنسوب إلى الخليل، وما في خاتمته من قوله: هذا آخر كلام العرب،فقد كان الخليل أورع و أتقى لله تعالى من أن يقول ذلك.

فهو لم يكتف بإنكار ذلك على الخليل فحسب، بل راح يلتمس له التبرير لرفع هذه التهمة_حسب رأيه_ عنه، مع أن الخليل لم يتجاوز في نظريته العين الصوتية حصر الرصيد اللغوي الموجود بالقوة ،و هو الرصيد المقدر بالمفردات المجردة عن النظام اللساني ، إذ محاولة إحصاء الألفاظ في حال اتصالها بالنظام اللساني أمر عسير المنال ، بل إن "إحصاء المفردات و لو من جهة نحوية خالصة يعد أمرا متعذرا (22) .

و هذا ما هدف إليه نعوم تشومسكي "n chomesky" . في فرضيات العموميات التركيبية لتوليد طاقة من المتتابعات الصرفية والنحوية في اللغة ضمن دائرة المعادلة : (25= ص 2+ س 2) .

ب-الرصيد المفرداتي المطبق :

ونعني به المادة المعجمية المقيدة للسان من الألسن في مدونة ما ، و هو الرصيد الذي "عبر عنه الخليل بن أحمد بالموجود بالفعل، و ابن دريد بالجمهرة و شومسكي بالمنجز أو المطبق (performence) كما سبقت الإشارة إلى ذلك، مع شيء من التحفظ في إطلاق المصطلح .

و يمثل هذا الرصيد المفرداتي ما استطاعت المعاجم العربية أن تحصي أكثره، فأحصى الجوهري في الصحاح مثلا:6639 جذرا، و أحصى ابن منظور في لسان العرب 9273 جذرا (23)، كما أثبت مجمع اللغة العربية في المعجم الوسيط زهاء 6595 جذرا . ونظل مع ذلك قائمة الرصيد اللغوي المطبق مفتوحة وقابلة للزيادة والنقصان في كل عصر من العصور تبعا للتطوّر الحضاري للجماعة اللغوية في أيّ عصر من العصور.

فمن معطيات علم اللغة أن الرصيد اللغوي دائم النموّ عن طريق التوليد بنوعيه الصوري والدلالي، وهذا يجعله المطبق منه في معجم ما لا يمثل سوى الرصيد المفرداتي الموجود بالفعل في العصر الذي أُلّف فيه المعجم ؛ وذلك مع التحفظ في بعض الحالات كالموات والغريب والمهجور وما ولّد حديثا ممّا قد يوجد في التعاملات اليومية للجماعة اللغوية ولمّا يدخل المعجم ؛ فالرصيد المفرداتي في جمهرة اللغة ولسان العرب أو المعجم الوسيط مثلا رصيد موجود بالفعل، ومع ذلك لا يمثل سوى جزء محدود من الرصيد اللغوي المقدّر؛ كما أنّه قابل للنموّ والتقلّص حسب المنهج المتّبع ، حسب الهدف الذي وضع للمعجم ، وما يحيط بذلك من ظروف حضارية وثقافية ؛ فقد يكون الرصيد اللغوي المطبق في معجم من المعاجم رصيدا تطوّريا(Diachronique)، وقد يكون رصيدا آنيا(Synchronique)؛ فيعمل الأول على تتبع المفردات عبر الزمان ضمن تطوّرها التاريخي ، ويعمل الآخر على ترصّدها في فترة زمانية محدّدة.

وبذلك تقدم المعاجم قدرات مختلفة من الرصيد المفرداتي، وعليه فالمعاجم لا تقاس بحجمها أو كثرة عدد كلماتها، بل بالوظيفة التي تؤديها في عصر من العصور، فمعجم تاج العروس ؛ مثلا على سعة مادته اللغوية البالغة حوالي 120 ألف مدخل(، لا يمكن مقارنته من حيث الوظيفة التي يؤديها للباحث العربي المعاصر في تنمية قدراته العلمية والثقافية بالمعجم الوسيط على ضآلة مادته التي لا تتجاوز سنة وأربعين وستّ مائة مدخل، أو بالقاموس الجديد للطلاب الذي تقدّر مادته بسنة وعشرين ألفا ومائتين وثلاثة وخمسين مدخلا فقط(24).

ومن قراءة الرسم البياني يتضح أن حجم الرصيد المفرداتي في المعاجم العربية غير ثابت، بل يتغيّر من عصر إلى آخر ، و لاشكّ في أنه خاضع في ذلك إلى لعدّة أمور منهجية واجتماعية وعلمية، ضمنها المستوى الحضاري للعصر الذي أُلّف فيه المعجم، بالإضافة إلى نظرة المؤلف ذاته إلى اللغة ومنهجه في جمع المادة والمصادر المعتمدة ونوعية الثقافية ومستويات اللسان الذي أقرّه المؤلف . كما يرتبط بالهدف الذي رمى اليه المؤلف في وضع معجمه.

ففي القرن الثاني الهجري قدّر الخليل بن أحمد الرصيد المفرداتي الموجود بالقوة فوصل به إلى نهاية ما يمكن حصره في حدود احتمالات توافيق وتباديل الحروف الهجائية العربية ، وفي القرن الرابع الهجري لم يتجاوز الجوهري في معجمه الصحاح 6639 جذرا بما في ذلك المهجور والموات، أي ما يوازي أربعين ألف مدخل، وكان ذلك اقدر يمثل الرصيد اللغوي الذي صحّ عن العرب، مع محاولة إبعاد الغريب والموثّد والمحدث. وفي القرن الثامن الهجري وصل ابن منظور بالرصيد اللغوي في لسان العرب إلى 9273 جذرا ؛ أي ما يقارب ثمانين ألف مدخل، وهو ضعف ما احتواه الصحاح. ثمّ يتضخّم هذا العدد لتبلغ الثروة المفرداتية ذروتها مع الزبيدي في بداية القرن الثالث عشر، فيصل بها إلى 11978 جذرا، أو ما يقدّر بـــ 120 ألف مدخل.

أما في العصر الحديث، ومع بداية القرن الخامس عشر الهجري، فتسعود المادة اللغوية لتتقلّص مرة ثانية متمثّلة في الرصيد اللغوي الوظيفي في المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بزهاء 6595 جذرا، أو ما يعادل 46600 مدخل تقريبا (25).

ونستنتج من هذا التتبّع أن الرصيد المفرداتي المطبّق في عصر من العصور أقل دائما من الرصيد اللغوي العام، كما أن الرصيد الوظيفي أقل منهما جميعا؛ لأنه خاضع لحاجات الجماعة المتكلمة والتطور الحضاري للأمة. كما نلاحظ أن الرصيد المفرداتي العربي كلّما اتّجه فيه المعجم نحو الرصيد الوظيفي تقلّصت مادته العامة ، وقد تأكد هذا التقليص في المعجم العربي الأساسي الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1989م ليصبح عدد مداخله زهاء 25 ألف مدخل(26)، بما في ذلك بعض الأعلام والبلدان التي أثبتها المعجم المذكور، دون إدخال الرصيد المصطلحاتي في الحسبان.

ونخلص مما سبق إلى أن مسار المعجمية العربية الحديثة والمعاصرة أصبحت تتجه نحو الأهداف الوظيفية وبذلك أخذت النظرة المعيارية تضمحلّ لتحل النظرة الوصفية التي تعامل اللسان على أنه ظاهرة اجتماعية وكائن حيّ ينمو ويتطوّر ويزيد وينقص، بحسب حاجات الناس و ومدى مشاركة الجماعة اللغوية في الحياة العامة للمجتمع ومستجدّات متطلبات الحضارة الإنسانية.

الإحالات:

1 – أحمد رضا، مواد اللغة، دار الرائد العربي – بيروت 1983، ص 78.

2- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ت/ محمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت) ج1/ص74.

3 – الخليل بن أحمد ، العين ،ت/ عبد الله درويش ، مطبعة العاني، بغداد 1967، ص 55.

4 – الجيلالي حلام ، المعاجمية العربية ، قراءة دراسة في التأسيس النظري ، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران ن 1997 ص 44 .

5 – الأزهري، تهذيب اللغة، ت/ عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964، 1/ص6.

6 – م.س. ص 40.

7 – الجوهري، معجم الصحاح ، ص 36.

8 – السيوطي ، م.س.ص 49.

9 – عبد القادر القاسي الفهري ، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال، المغرب ، الدار البيضاء 1986، ص 18 .

10 – الخوارزمي الكاتب، مفاتيح العلوم ، بيروت ، دار الكتب العلمية (دون تاريخ) ، ص 2.

11 – تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة، 1980..ص 7.

12 – ابن دريد، جمهرة اللغة ، المقدمة ص4.

13 – الأزهري ، ص 1/31 .

14 – الحمزاوي رشاد، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1986 ط1/ ص 68.

15– فاندريس ، ص 35.

16 – السيوطي، م.س.ص 38.

17 – الحمزاوي رشاد، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1986 ط1/ ص 171.

18 – السيوطي ،، م. س.ص 65.

19 – م.س.ص 41.

20 – م.س.ص40.

21 – أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ، ت/ مصطفى الشويمي بيروت ، مؤسسة بدران للطباعة ، 1963 ،ص 241.

22 – م.س.ص140.

23 – محمد صالح بن عمر ، دراسة احصائية بالحاسب الالكتروني للجذور الواردة في الصحاح واللسان والتاج، مجلة المعجمية، تونس 1985 ، ع1، ص 120 .

24 – علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر تونس / الجزائر 1979م ، المقدمة، ص10 .

25 – المعجمية العربية الحديثة ، دراسة في المعجم الوسيط، مخطوطة بكلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة وهران .وانظر: المعجم العربي الأساسي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، لاروس 1989م.